

جدول (١٧): الدين المحلي للحكومة العامة<sup>١/</sup>  
(بيان مفصل)

(مليون جنيه)

بيان ربع سنوى				بيان سنوى				
مارس-١٢*	ديسمبر-١١	سبتمبر-١١	مارس-١١	يونيو-١١*	يونيو-١٠	يونيو-٠٩	يونيو-٠٨	يونيو-٠٧
١,٠٢٨,٨٠٧	٩٨١,٥٢٥	٩٤١,٣٣٧	٨٤٧,٩٢١	٨٨٩,٠٤٥	٧٣٣,٣٨٧	٦١٥,٨٤٩	٥١٢,٩٨٢	٤٨٦,٢٤١
٨٥٤,١٠٣	٨٠١,٥٥٣	٧٦١,٥٣٩	٦٧٧,٧٨٢	٧١٠,٨٣٩	٥٦٤,٦٧٠	٤٦٤,٨١٧	٣٧١,٦١٩	٣٦٥,٠٨١
١,١٠٩,٤٥٣	١,٠٥٨,٣٥٩	١,٠١٩,٥٤٠	٩٣٢,٦٢٦	٩٦٧,٢٩٠	٨٠٨,٣٨٤	٦٩٩,٦٦٧	٥٩٩,٦٠٣	٥٩١,٠٠١
-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٣,٩٨٠	١٤,٨١٣	١٥,٢٧٢	١٦,٤٨٧	١٥,٥٢٧	١٣,٦٦٥	٩,٩٧٧	٨,٥٢٨	٦,٢٣١
٣٥,١٩٩	٣٥,٨٢٢	٣٦,٥٥٨	٣٣,٧٧٧	٣٤,٥٥٣	٢٥,٤٦٩	٢١,٢٨٢	١٨,٢١١	١٧,٣٧٣
٢٠,٤٠٢٨	٢٠,٤٠٢٨	٢٠,٤٠٢٨	٢٠,٢٢٣٧	٢٠,٤٠٢٨	٢٠,٢٢٣٧	٢٠,٢٤٨	١٩,٨٩٠٢	١٩٧,٧٩٩
٢,١٤٣	٢,١٤٣	٢,١٤٣	٢,٣٤٣	٢,٣٤٣	٢,٣٤٣	٢,٣٤٣	٢,٣٤٣	٤,٥١٧
١٧٤,٧٠٤	١٧٩,٩٧٢	١٧٩,٧٩٨	١٧٠,١٣٩	١٧٨,٢٠٦	١٦٨,٧١٧	١٥١,٠٣٢	١٤١,٣٦٣	١٢١,١٦٠
٢٣٧,٣٥٣	٢٤١,٢٤٩	٢٤١,٩٢٣	٢٢٩,١٣٦	٢٤٠,٨٥١	٢٢٧,٧١٤	٢٠٥,٥٦٥	١٩٣,٠٧١	١٦٩,١٦٢
٦٢,٦٤٩	٦١,٢٧٧	٦٢,١٢٥	٥٨,٩٩٧	٦٢,٦٤٥	٥٨,٩٩٧	٥٤,٥٣٣	٥١,٧٠٨	٤٨,٠٠٢
١,٥٥٣١٩	١,٠٤٤٣٧	١,٠٤٠٠٥	١,٠٢,٨٢٥	١,٠٣,٣٨٢	٩٩,٧٨٢	٩٠,١١٢	٨٦,٧٤١	٧٦,٠٦٤
٦٥,٨٣٧	٧١,٩٧٨	٧١,٩٧٨	٦٥,٨٣٧	٧١,٩٧٨	٦٤,٨٣٦	٥٤,٤٨٧	٤٩,٢٥٥	٤٣,٥١٨
٣,٥٤٨	٣,٥٥٧	٣,٨١٥	١,٤٧٧	٢,٨٤٦	٤,٠٩٩	٦,٤٣٣	٥,٣٦٧	١,٥٧٨
٦٢,٦٤٩	٦١,٢٧٧	٦٢,١٢٥	٥٨,٩٩٧	٦٢,٦٤٥	٥٨,٩٩٧	٥٤,٥٣٣	٥١,٧٠٨	٤٨,٠٠٢
١٧١,١٢٧	١٧٠,٣٧٣	١٦٩,٥٠٢	١٦٤,٢٦١	١٦٦,٥٢٧	١٥٨,٥٣١	١٤٨,٨١١	١٣١,٠٤٣	١١٦,٩٦٤
١٦٣,٧٧٦	١٦٣,٧٨٧	١٦٢,٨٥٩	١٥٣,٧٤٣	١٥٩,١٧٨	١٤٤,٥٦٦	١٣٧,٣٤١	١٢٠,٩٠٤	١١٢,٨٢٩
١,٧٣٩	١,٥٢١	٢,٣١٧	٤,٥٨٤	٢,٦٧٢	٥,٥١٠	٤,٨٠٦	٣,٨٩١	٢,٩٦١
٥,٦١٢	٥,٠٦٥	٤,٣٢٦	٥,٩٣٤	٤,٦٧٧	٨,٤٥٥	٦,٦٦٤	٦,٢٤٨	١,١٧٤
٨٥٧,٦٨٠	٨١١,١٥٢	٧٧١,٨٣٥	٦٨٣,٦٦٠	٧٢٢,٥١٨	٥٧٤,٨٥٦	٤٦٧,٠٣٨	٣٨١,٩٣٩	٣٦٩,٢٧٧
<b>ملاحظات (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) /٥</b>								
%٦٥,٥	%٦٢,٥	%٦٠,٠	%٦١,٨	%٦٤,٨	%٦٠,٨	%٥٩,١	%٥٧,٣	%٦٥,٣
%٥٤,٦	%٥١,٧	%٤٩,٢	%٤٩,٨	%٥٢,٧	%٤٧,٦	%٤٤,٨	%٤٢,٧	%٤٩,٦

المصدر: وزارة المالية و البنك المركزى المصرى

\* بيان مبدئى، خاضع للمراجعة.

١/ يمثل رصيد الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الاستثمار القومى وصناديق التأمين الإجتماعى بعد إستبعاد المديونيات والعلاقات الداخلية فيما بين القطاعات الثلاثة.

٢/ فى ضوء ما تنتمى به السياسة المالية الجديدة بالشفافية فقد تم قيد الدين المستحق على الخزنة العامة لصناديق التأمينات (الذى تم اقتراضه من خلال بنك الاستثمار القومى) كدين مباشر على الخزنة العامة للصناديق ، وذلك فى ١ يوليو ٢٠٠٦. وقد قابل ذلك اصدار سندات على الخزنة العامة لصالح الصناديق بقيمة الدين ١٩٧,٧٢٥ مليار جنيه، وبالإضافة الى ذلك تم اصدار سند ثالث فى نهاية يونيو ٢٠٠٧ بقيمة ٧٤,٥ مليون جنيه لصالح الصناديق. كما تم إصدار سند فى ٢٠٠٨/٦/٣٠ بمبلغ ١,١ مليار جنيه، بالإضافة الى سند صدر فى ٢٠٠٩/٦/٣٠ بمبلغ ٢,٣ مليار جنيه وأخيراً السند الصادر فى ٢٠١٠/٦/٣٠ بمبلغ ٩٨٨,٨ مليون جنيه .

٣/ ودائع صناديق التأمين التى تم ربطها كتسهيلات لقطاع الموازنة العامة والتي تم معالجتها كجزء من المطلوبات المستحقة على قطاع الموازنة لصالح صناديق التأمين.

٤/ تم استبعاد ودائع الصناديق التى تم ربطها كتسهيلات لقطاع الموازنة بداية من يونيو ٢٠٠٦.

٥/ قامت وزارة التنمية الاقتصادية بتقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ١٥٧٠ مليار جنيه، مقارنة بناتج محلى إجمالى معدل قدره ١٣٧١,٨ مليار جنيه لعام ٢٠١١/٢٠١٠.